



بيان المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل المنعقد بالدار البيضاء في 17 دجنبر 2011

لنجعل من 2012 سنة للنضال من أجل الحريات النقابية والمطالب العمالية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية

انعقد المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل يوم السبت 17 دجنبر 2011 بالدار البيضاء، بمشاركة أعضاء اللجنة الإدارية والكتاب العامون وأمناء المال للجامعات الوطنية والاتحادات الجهوية والمحلية والتنظيمات الموازية، والكتاب العامون للنقابات الوطنية.

وقد تميز اجتماع المجلس الوطني بتزامنه مع:

- الذكرى السنوية 59 لانتفاضة الطبقة العاملة المغربية في دجنبر 1952 للمطالبة باستقلال المغرب، وذكرى اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد،
- الذكرى السنوية الأولى لانعقاد المؤتمر الوطني العاشر للاتحاد المغربي للشغل
- مسلسل تشكيل الحكومة على إثر انتخابات 25 نونبر 2011 .

وبعد الاستماع لتقرير الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل، الذي تطرق فيه بالتحليل الدقيق لأوضاع الطبقة العاملة المغربية في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر منها بلادنا واستمرار الحراك المغربي والعربي ضد الاستبداد والفساد ومن أجل الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية الحققة، مؤكدا على ضرورة مواصلة الطبقة العاملة الدفاع عن نفسها بنفسها والنضال من أجل حقوقها وصون مكتسباتها وفي مقدمتها احترام الحريات النقابية.

وبعد الاستماع لمختلف التقارير والأوراق المقدمة من طرف الأمانة الوطنية للاتحاد حول:

- الملف المطلي والحوار الاجتماعي والنزاعات والنضالات الكبرى،
- النشاط التنظيمي للاتحاد،
- التكوين النقابي ونشر الثقافة العمالية،
- الإعلام والتواصل،
- العلاقات الدولية للاتحاد،
- المرأة العاملة والشبيبة العاملة والمتقاعدين؛

وبعد مناقشة مضمون الكلمة التوجيهية للأمانة الوطنية ومختلف التقارير والأوراق من طرف عضوات وأعضاء المجلس الوطني التي تميزت بالجدية والمسؤولية، فإن المجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل:

1. **يُثمن** النتائج المحصل عليها من طرف الاتحاد المغربي للشغل، في مجالات العلاقات الخارجية والتكوين النقابي والإعلام والتواصل.
2. **يؤكد** استمرار الإتحاد المغربي للشغل في نضاله من أجل ديمقراطية حقيقية وشاملة تتحقق في ظلها كافة مطامح الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية.
3. **يستنكر** استمرار انتهاك الحريات النقابية والحقوق العمالية كما تم تسجيل ذلك في مذكرة الأمانة الوطنية للاتحاد الموجهة إلى الوزير الأول في 26 يوليوز 2011، مع تجديد المطالبة بإرجاع المطرودين بسبب نشاطهم النقابي إلى عملهم.
- و**يؤكد** استعداد الإتحاد المغربي للشغل للنضال بكل الوسائل المشروعة من أجل الدفاع عن الحريات النقابية والحقوق والمطالب العمالية.
4. **يُعبر** عن دعمه للنضالات التي تخوضها العديد من القطاعات المهنية سواء في القطاع الخاص أو العمومي أو الشبه عمومي، و **يُوصي** بتقوية روح التضامن بين جميع مكونات الإتحاد المغربي للشغل وتفعيل النضالات التضامنية.
5. **يَعْتَز** بالالتحاق الجديدة بالإتحاد المغربي للشغل، للعديد من المؤسسات والوحدات الإنتاجية، لتدعيم العمل النقابي الوحدوي والمستقل والديمقراطي داخل منظماتنا .
6. **يُطالب** بتنفيذ جميع مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011، وبالنسبة لجميع المأجورين والمتقاعدين، وتنظيم مفاوضات حقيقية مع مركزيتنا مباشرة بعد تنصيب الحكومة من أجل تلبية المطالب الواردة في الملف المطلبي.
7. **يُوصي** الأمانة الوطنية للاتحاد بتنظيم حملة وطنية من أجل تطبيق قانون الشغل واحترام الحريات النقابية وضد هشاشة الشغل والعقود من الباطن والوساطة في الشغل.
8. **يُطالب** بتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للمتقاعدين وتوظيف مدخراتهم في مشاريع تهمهم.
9. **يُجدد** دعم الإتحاد المغربي للشغل لحركة 20 فبراير السلمية والتي تناضل من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية.
10. **يُجدد** تنديده بالمخططات الإمبريالية بالمنطقة المغاربية والعربية وتضامنه مع انتفاضات الشعوب المغاربية والعربية ومع مقاومة الشعب الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني ومن أجل بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

المجلس الوطني

الدار البيضاء، في 17 دجنبر 2011